الفصل الثالث

موقف العالم من قضية التقدم العلمى والتقنى المعاصر

ينقسم عالم اليوم على أساس من التقدم العلمى والتقنى إلى الزمر الثلاث التالية:

أولاً - زمرة الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا:

وهى التى استطاعت أن تهيئ لنفسها الأعداد الكافية من المتخصصين فى مختلف مجالات العلوم البحتة والتطبيقية، وأن تقيم المؤسسات اللازمة لذلك، وأن ترسخ قواعدها، وتنظم إنتاجها، مستفيدة بالطبيعة التراكمية للمعارف، وبتدافع نتائج البحوث يومًا بعد يوم، فحققت وَثَبات هائلة فى العلوم وتطبيقاتها، وفى إقامة صناعاتها وزراعتها، ومختلف أنشطتها الاقتصادية والعمرانية على أسس علمية دقيقة مكنتها من التفوق فى الإنتاج وفى تحقيق الرفاهية المادية لمجتمعاتها. وهذه الوفرة المادية مكنت دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كما مكنت غيرها من الدول الغربية وبعض الدول الشرقية من تطوير الأسلحة اللازمة لها فى عملية التسابق الحربى إلى حد تكديس أسلحة الدمار الشامل بكميات مرعبة، **ويبلغ نصيب هذه الدول من مجموع عدد العلماء والمهندسين فى العالم أكثر من ٨٧٪** بينما لا يكاد مجموع تعداد السكان فى هذه الدول مجتمعة أن يصل إلى مليار نسمة أى إلى سبع تعداد أهل الأرض تقريبا.

ثانياً - زمرة الدول النامية علميًّا وتقنيًّا:

وهى التى تكافح فى سبيل تأسيس أطر وقواعد علمية وتقنية لها، متأسية فى ذلك بالدول التى سبقتها، ومعتمدة اعتمادًا كبيرًا عليها، ولكن نظرًا لتأخرها فى الأخذ بأسباب التقدم العلمى والتقنى، ولتباين معدلات النمو بينها وبين

الدول المتقدمة زادت الهوة الفاصلة بينهما اتساعا وعمقا، ولا تزال يومًا بعد يوم، وإن كانت هنالك نماذج معاصرة لدول استطاعت أن تعبر تلك الفجوة بشيء من النجاح، منها الصين الشعبية، والهند، وكل من كوريا الجنوبية والشمالية، واليابان، وألمانيا بعد تدميرها فى الحرب العالمية الثانية.

ويبلغ نصيب الدول النامية من عدد العلماء والمهندسين فى العالم أقل من ١٣٪، بينما يبلغ مجموع تعداد السكان فى هذه الدول أكثر من ثلاثة بلايين نسمة. كذلك **لا يتعدى مجموع طلبة الجامعات والدراسات العليا فى الدول النامية نسبة ٢٨,٤٪ من مجموع عدد طلاب الجامعات فى العالم، بينما تتخطى هذه النسبة ٧١,٦٪ فى الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا.**

وفى الوقت الذى لا يتعدى فيه **إنفاق الدول النامية مجتمعة نسبة ٢,٩٪ من مجموع الإنفاق العالمى على البحث العلمى وتطويره، نجد هذه النسبة تتعدى ٩٧,١٪ فى دول الشمال الغنية.**

ثالثاً - زمرة الدول المتخلفة علميًّا وتقنيًّا:

وهى التى صادفها من الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما حال دون تمكنها من توفير الأطر والمؤسسات العلمية والتقنية اللازمة لها، وهى - فى مجموعها - دول فقيرة، وعليه فإن مجتمعاتها لا تزال تؤثر الحياة البدائية البسيطة، وإن كان ذلك ينأى بها عن المجتمعات المعاصرة يومًا بعد يوم.

وفى كل من هذه الزمر الثلاث يقف الناس من قضية التقدم العلمى والتقنى موقفين متعارضين تمامًا: يرى **أولهما** فى عملية التقدم العلمى والتقنى تتويجًا لجهود العقل البشرى فى محاولة لفهم الكون وما فيه، وتسخير سننه وظواهره وقوانينه فى عمارة الحياة على الأرض، ومن ثم يرى ضرورة مسايرة الركب ودعم عملية التقدم العلمى والتقنى للكشف عن المزيد من ثروات الأرض وحسن استثمارها وإدارتها، وزيادة القدرة على مواجهة النوازل والكوارث، والتحكم فى مشاكل البيئة، والأخذ بأسباب النمو فى الصناعة والزراعة وفى مختلف صور

الإنتاج الأخرى اللازمة لتمكين الإنسان من عمارة الأرض، وتحقيق الرفاهية فى الحياة، وللتشجيع على المزيد من الإبداع فى التفكير والاختراع. وحجة أصحاب هذا الموقف هو ما يعترض إنسان اليوم من مشكلات وتحديات، وما حققه التقدم العلمى والتقنى من منجزات فى سبيل مجابهتها والتغلب عليها.

ويرى أصحاب **الموقف الآخر** فى التقدم العلمى والتقنى المعاصر شبحًا مخيفًا يهدد البشرية بالفناء كما يهدد مختلف بيئات الأرض بالتلوث والخراب، ومن ثم يرى ضرورة وقف عجلة التقدم العلمى والتقنى، وهجر مختلف منجزاتهما، والعودة بالإنسان مرة أخرى إلى الطبيعة. وحجتهم فى ذلك أن النتائج الأساسية لعملية التقدم العلمى والتقنى تلك كانت ولا تزال زيادة فى بطالة اليد العاملة وفى قلق الإنسان، واضطراب أعصابه، واعتلال صحته، وفقدان رسالته، وضياع ذاته، وزيادة فى عبودية الإنسان للآلة، وانجرافه فى تيار المادة، وتخليه عن قيمه الروحية، ومثله العليا، وزيادة فى عجزه عن حل مشاكله النفسية والاجتماعية والسياسية المعقدة، وزيادة فى تكدس أسلحة الدمار الشامل من مثل الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية المهلكة، وفى تطوير مختلف أجهزة حملها، وزيادة فى استنزاف موارد الطاقة وغيرها من الثروات الأرضية التى استهلكت ولا تزال تستهلك بإسراف مخل جعل مستقبل مخزون العالم من احتياطياتها فى أغلب الأحوال مظلمًا، وزيادة فى انتشار الجوع، وندرة الغذاء، وتصاعد معدلات التضخم والغلاء، وزيادة فى إفساد الأرض بصورة يستحيل معها الإصلاح فى كثير من الأحوال من مثل تلوث البيئة بالحرارة العالية الناتجة عن العديد من التفاعلات النووية والكيميائية (**التلوث الحرارى**)، وبالعديد من المركبات الكيميائية المستحدثة، ومخلفات العمليات الصناعية المتنوعة (**التلوث الكيميائى**) والتفجيرات النووية المعلنة والمستترة، وصور تسرب الإشعاع المتباينة (**التلوث الإشعاعى**) ومعدلات الضجيج المتزايدة والناتجة عن وسائل النقل المختلفة كالسيارات والقطارات والبواخر والطائرات

وغيرها من المحركات التى تفوق سرعاتها فى بعض الأحيان سرعة الصوت، وعن محركات المصانع المتعددة، وعن أصوات وسائل الإعلام المتنوعة من إذاعة وتلفاز وسينما ومكبرات صوت وغيرها (**التلوث السمعى**) وتأثير ذلك كله على الإنسان وصحته، وأعصابه، ومختلف مراكز الحس فيه، وعلى بيئته وجميع صور الحياة فيها ...!!

وتكفى فى ذلك الإشارة إلى أنه من عناصر الأرض التى تفوق المائة بقليل تمكن العلماء من تحضير ما يقارب المليونين من المركبات الكيميائية، منها ما يزيد على ستمائة ألف مركب عبارة عن سموم قاتلة، وهى على الرغم من ذلك تتداول اليوم بكثرة بين الناس، وتدخل فى أطعمتهم وأشربتهم، وأدويتهم، وأكسيتهم، ومواد زينتهم، وفى الكثير من مستلزمات حياتهم ...!!

كذلك فقد صُنِّع العديد من الأجهزة التى تحتاج فى دورانها إلى تيارات كهربائية عالية الجهد، ومن المخاطر المعلومة لذلك أنه يؤدى إلى صدور إشعاعات متباينة ثبت – بالتجربة – أثرها البالغ على صحة الإنسان (نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الإشعاعات التى تصدر عن كل من أجهزة التلفاز الملون، وأجهزة الموجات القصيرة «الميكروويف» التى تتداول اليوم بكثرة فى وسائل الاتصال، من مثل أجهزة الهواتف المحمولة، وفى العديد من الأجهزة المنزلية وغيرها من مستلزمات الصناعة العصرية).

وإذا أضفنا إلى ذلك الإسراف المخل فى الإنفاق على سباق التسلح (آلاف المليارات من الدولارات سنويًّا) وعلى التجسس والتصنت، وغيرها من متطلبات الحروب الباردة والساخنة (والتى تتكلف سنويًّا مليارات أخرى عديدة من الدولارات) وتسخير أحدث المعارف العلمية والتقنية فى خدمة ذلك اتضح لنا خطر الاستمرار فى هذا السباق العلمى والتقنى الذى يقود الإنسانية كلها إلى الدمار.

وكذلك الإنفاق المسرف على العديد من المشاريع العلمية التى لا دافع لها إلا التسابق العسكرى بين الكتل المتصارعة، وإن بدت فى ظاهرها ذات طابع علمى

بحت، وذلك من أمثال أبحاث الفضاء التى أنفق عليها من المال ما لو أنفق على تعليم الملايين من الأميين البالغين فى العالم، أو فى تعمير الصحراء واستزراع أراضيها، والكشف عن مدفون ثرواتها، أو فى تحلية مياه البحار واستغلال مختلف خيراتها، أو على بحوث الطاقة المتجددة من مثل طاقة كل من الرياح والأمواج البحرية، والحرارة الأرضية والطاقة الشمسية وتطبيقاتها، أو على ذلك كله وغيره من المشاريع الملحة والهامة لكان له من المردود المادى المباشر على إنسان هذا العصر، وعلى أجياله القادمة أضعاف أضعاف ما عادت به أبحاث الفضاء. ولسنا هنا نقلل من قيمة أبحاث الفضاء وما أدت إليه من كشوف علمية هائلة، وتطور تقنى مذهل، ولكننا نؤكد على ضرورة تحديد الأولويات فى مجال البحوث العلمية والتطبيقية، وضرورة التزامها بالجوانب الإنسانية والأخلاقية والروحية، فأى خلق يمكن أن يجيز ترك أكثر من نصف سكان الأرض يتضورون جوعًا، ولا يجدون القوت الضرورى للقيام بأودهم، وملايين البشر تعصف موجات الجفاف بهم وبثرواتهم الزراعية، والحيوانية التى هى ثروة للإنسانية كلها، **وأكثر من ثلث تعداد سكان الأرض البالغين يرزح تحت جهل الأمية وظلامها**، ثم تنفق آلاف الملايين من الدولارات والروبلات على برامج الفضاء والتسابق فى السيطرة عليه، **كما ينفق آلاف المليارات من الدولارات سنويًا على إنتاج السلاح؟!**

هذا كله وكثير غيره مما لا يوفيه حصر، ولا يحصيه عدٌّ قد دفع بعدد من مفكرى هذا العصر إلى الوقوف فى وجه عملية التطور العلمى والتقنى الراهنة، ورفضها، ومقاومتها، وإلى دعوة الإنسان للعودة إلى الفطرة بغير منتجات صناعية معقدة، ولا مركبات تحضيرية ضارة، ولا اعتماد مطلق على الآلة، ولا أجواء ملوثة، ولا أخطار محدقة. واستجابة لذلك النداء **قامت بعض المجتمعات فى قلب الولايات المتحدة الأمريكية، وفى عدد من الدول الأوروبية بالعودة فعلاً إلى الحياة البدائية البسيطة، ورفض كل معطيات التقنية الحديثة، وتحريم مخترعاتها على الرغم من توفر ذلك كله حواليهم...!!**

وهنا تبرز تساؤلات عديدة منها: هل يجوز لإنسان هذا العصر أن يلقى بثروته العلمية والتقنية الهائلة وراء ظهره بهذه البساطة وهى حصيلة جهاد البشرية كلها عبر تاريخها الطويل؟

وهل يمكن لمثل هذه السلبية أن تشكل الرد السليم على سوء استغلال الإنسان لمعطيات التقدم العلمى والتقنى؟

وإذا لم يكن الأمر كذلك فما البديل؟ ما هو البديل للتقدم العلمى والتقنى فى وقت تعاظمت فيه خطاه فى شكل قفزات هائلة ومتلاحقة، تلهث أنفاس المتخصصين فى متابعتها، ومحاولة استيعابها، والتنبؤ بآثارها، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك الآثار، كما تعاظمت الضرورات لملاحقة آثار التقنيات المتعددة القائمة على الإنسان وبيئته، بهدف تحليلها وفهمها للاستفادة بإيجابياتها والتقليل ما أمكن من سلبياتها؟

ما هو البديل؟ والأمر لم يعد ترفًا فكريًّا، بل ضرورة من ضرورات المحافظة على الإنسان وجنسه من أخطار هذا المارد الذى انطلق من قمقمه، والذى يعرف باسم «التقدم العلمى والتقنى»، والذى وصل إلى حجم لابد من احتوائه قبل أن يهلك الأخضر واليابس، ويبيد الحرث والنسل؟

هل هو مواصلة السير على طريق التقدم العلمى والتقنى مع إقامة أجهزة إدارية خاصة لضبط مخاطر تلك العمليات كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة **مكتب خاص لتقييم التقنية** تم تأسيسه فى سنة ١٩٧٣م **ليقوم بتقديم النصيحة إلى الكونجرس الأمريكى عن آثار وأخطار التقنيات الحديثة**، أو تكوين هيئات محايدة تزود متخذى القرار فى كل دولة من دول العالم بالنصيحة الراشدة قبل فوات الفرصة، وتركز على التقنيات المفيدة للمجتمع، وتحذر من تلك التى يمكن أن تكون وبالاً عليه؟

هذه قد تبدو وعوداً براقة، ولكنها صعبة التحقيق لأن طرائق تقييم التقنية لا تزال بدائية فى الوقت الحاضر، بينما معدلات التقدم التقنى متسارعة

بصورة مذهلة تصعب متابعتها، ومن هنا فإن نقاد عملية تقويم التقنية يصرون على أنها لا يمكن أن ترتفع فوق مستوى الحدس والتخمين، بينما يتوقع مؤيدوها انتصارات كبيرة لها خاصة فى المجالات التى تكون ظروفها معقدة للغاية، وتتابع الأحداث فى مسارات تتعارض مع البداهة والفطرة.

هل يكون البديل هو رفض كل أسباب التقدم العلمى والتقنى وكل معطياتهما كما فعلت بعض المجتمعات الصغيرة فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا؟

وإذا كانت مثل هذه المجتمعات تستطيع ذلك فهل يمكن أن تستطيعه دول العالم الثالث بصفة عامة، والدول الإسلامية بصفة خاصة؟ وقد أعطت منتجات التقدم العلمى والتقنى للدول الصناعية من أسباب الاستعلاء، ووسائل الهيمنة والتسلط ما يغريها بفرض سلطانها على دول العالم الثالث قاطبة، لإبقائها فى سلسلة التبعية المطلقة لها فى زمن تحول العالم إلى قرية كبيرة ما يحدث فى أحد أطرافها يتردد صداه فى باقى أرجائها، وفى هذه القرية الواحدة لا بد للحضارات المختلفة من التكامل بدلا من التصادم، ولا بد للمعتقدات المتعددة من التحاور بشفافية وصدق، والتفاهم والتعايش من أجل سلامة الجميع.

* * *

البديل الإسلامى لموقف العالم
من قضية التقدم العلمى والتقنى المعاصر

من بديهيات المنطق السوى أن التقدم فى مجال العلوم والتقنية هو من ضرورات الوجود الإنسانى على الأرض، ومن ثم فإن موقف الرفض الذى يقفه بعض مثقفى العصر من هذا التقدم يعتبر – على نبل دوافعه – موقفًا سلبيًّا هدميًّا معوقًا، لا يقره العقل، ولا يقبله منطق الحياة.

وفى نفس الوقت فإن الموقف العقلانى المجرد ذاته يحرم استخدام معطيات العلوم وتطبيقاتها، والتقنيات على تعدد أساليبها للإفساد فى الأرض، واستنزاف ثرواتها، وتلويث بيئاتها بمختلف النشاطات التنموية والصناعية المسرفة، والسياسات والممارسات غير الأخلاقية التى تسود عالم اليوم. وهذه السياسات تنفذ فقط من أجل هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الدول النامية بهدف الاستمرار فى استنزاف ثرواتها الطبيعية، واستغلال معاملاتها التجارية معها خاصة فيما يتعلق ببيع السلاح أو بعض الأجهزة التقنية المتقدمة لها حيث تبتز الدول الصناعية الكبرى أبناء الدول النامية والفقيرة ابتزازا بشعا فى كثير من الأحوال.

وهنا يتضح **أن البديل المطلوب هو تطور علمى وتقنى يصاحبه التزام أخلاقى، يكون الضابط لعدم استخدام معطيات العلوم والتقنية فى أعمال الهدم التخريبى التى يعانى منها عالمنا المعاصر.**

وهنا يبرز التساؤل: أى التزام أخلاقى وأية أخلاق تقدر على ذلك؟ هل هى أخلاق المصلحة الشخصية، والقيم المادية التى ابتدعها الإنسان إشباعًا لأنانيته وأطماعه وتطلعاته التى لا حدود لها؟ أم هى الوفاء لقيم كبرى أساسها الحق، والعدل، والتسامح، والعفو، والرفق، وحب الخير على مختلف ضروبه، وحب

الجمال فى الهيئة والنطق، وغيرها من القيم الأخلاقية النبيلة التى تعين الإنسان على الانطلاق من قيود ذاتيته وأنانيته وأطماعه إلى ساحة الأخوة الإنسانية الفسيحة التى تجمع أهل الأرض بأسودهم وأبيضهم وأصفرهم وأحمرهم فى أسرة واحدة مردها إلى أبينا آدم وأمنا حواء – عليهما السلام – .

والجواب بلاشك فى جانب الاختيار الأخير، فلم يعد دور العلوم والتقنية قاصراً على إشباع رغبات العلماء والباحثين، أو على تحقيق أكبر عائد مادى لهم وللشركات المطبقة لأفكارهم، لأن للتقدم العلمى والتقنى ضوابط أخلاقية وسلوكية وبعداً إنسانيًا يهتم بحل المشاكل، خاصة فى المجتمعات التى تعانى معاناة شديدة من الفقر والمرض والجهل والتخلف والتسيب الأخلاقى والسلوكى، ولكن هل يستطيع الإنسان أن يضع لنفسه قواعد لتلك القيم المطلقة دون تحيز؟

والجواب قطعًا بالنفى؛ وذلك لأن الإنسان بطبيعته محدود بحدود قدرات كل من حسه وعقله ومكانه وزمانه. وهو فوق ذلك مخلوق أنانى بطبيعته، تغلب عليه الأثرة الشخصية وحب الذات، فإذا لم يجد من ضروب التربية السليمة ما يمكن أن يخرجه من دائرة ذاته إلى دائرة إنسانيته فإنه يصبح عابداً لتلك الذات، مسخراً لخدمة أنانيتها مما قد يدفعه إلى تجاهل أبسط قواعد المنطق السوى وبديهياته، ومن ثم فإنه لا يجد حرجًا فى ارتكاب أى جرم (ما دام بعيداً عن طائلة العقاب) من مثل استخدام العلوم وتطبيقاتها فى خدمة أنانيته وأطماعه ومكاسبه المادية المجردة ولو كان فى ذلك خراب العالم من حوله وتدمير مجتمعاته وإفسادها أو القضاء عليها.

والإنسان بطبيعته كذلك هو مخلوق ذو إرادة حرة، وهذه الإرادة إذا لم يحكمها من الداخل ضمير حى فلا سبيل لكل القوانين الوضعية إلى تنظيم سلوكها. وهذا الضمير لا يمكن أن يكون حيًّا إذا لم يفهم صاحبه حقيقة وجوده فى هذه الدنيا، ورسالته فيها، وكيفية تحقيقه لتلك الرسالة، ومصيره من بعد هذه الحياة، وكلها من القضايا الغيبية التى لا تخضع لتقدير الإنسان، ومن هنا فهو

محتاج فيها إلى بيان من الله، الخالق البارئ المصور. بيانا ربانيا خالصا لا يداخله أى من التصورات البشرية. والإنسان إذا لم يؤمن بأنه مخلوق لخالق عظيم أوجده على هذه الأرض عبداً مطالبًا بعبادة الله كما أمر، وبعمارة الحياة على الأرض قدر الاستطاعة، لفترة محدودة هى رحلة لحياة أخرى دائمة، وأن هذه الحياة الدنيا هى فترة اختبار على أساس من نتيجته يكون مصير الإنسان فى الحياة الآخرة، ومن ثم فهو فى هذه الدنيا محصاةٌ عليه أنفاسه وحركاته وسكناته، وأنه محاسب على كل عمل يعمله، وكل حركة يتحركها، وكل كلمة يتكلمها، وأنه مسؤول عن كل لحظة يحياها، وكل علم يتعلمه، وكل مال يكسبه أو ينفقه. والإنسان إذا لم يؤمن بتفاصيل ذلك كله لا يمكن له أن يفهم حقيقة رسالته فى هذه الحياة، ومن ثم لا يمكن له أن يكون إنسانًا ذا ضمير حى، يقيم من نفسه على نفسه رقيبًا، يحاسبها قبل أن تحاسب، ويزن لها أعمالها قبل أن توزن عليها.

وعلى ذلك فالإنسان محتاج فى وجوده إلى الإيمان بالله، وهذا الإيمان على الرغم من وجوده داخل الجبلة الإنسانية التى خلقها الله، لا يمكن أن يترسخ دون بيان مفصل من الخالق – سبحانه وتعالى. وهذا البيان لا يمكن أن يداخله عمل بشرى لأن العمل البشرى من صفاته النقص وعدم الكمال، والبيان الإلهى متصف بالكمال المطلق. وهذا البيان الإلهى ظل نزوله من الله – تعالى – يتتابع إلى الناس من لدن أبينا آدم – عليه السلام – إلى خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ حتى تكامل فى رسالته التى هى آخر الرسالات السماوية وأتمها وأكملها، ولذلك تعهد الله – تعالى – بحفظها فحفظت فى نفس لغة وحيها – اللغة العربية – على مدى الأربعة عشر قرنا الماضية وسوف تبقى محفوظة بحفظ الله – تعالى – إلى أن يشاء – سبحانه وتعالى – لتبقى حجة على الناس كافة إلى يوم الدين، وذلك لأن جميع الرسالات السابقة قد وُكِّلَ حفظها إلى أصحابها فضيعوها وما بقى من بعضها من ذكريات متناثرة ظلت تنقل شفاها من الأجداد إلى الأحفاد ومن الآباء إلى الأبناء حتى دونت بأيدى نفر من الناس ليسوا برسل ولا بأنبياء، وكتبت بأيدٍ متعددة فى أماكن متفرقة وأزمنة متباعدة، وكتبت كل منها بلغات غير لغة

الوحى التى أنزلت بها، وتعرضت خلال ذلك إلى الحذف والإضافة، والتبديل والتغيير، وإلى التحريف بعد التحريف حتى وصلت إلى صورتها الحالية التى لا تزال تتعرض للإضافة والحذف، وإلى التحرير، وإلى التغيير والتبديل حتى أصبحت عاجزة عن هداية أتباعها إلى الحق، وبقيت الرسالة المحمدية محفوظة بحفظ الله نوراً وهداية للإنسانية جمعاء، على اختلاف ألوانها ولهجاتها ومناطق معيشتها، ومن هنا فإن البديل الحقيقي للحيرة التي يقع فيها عالم اليوم حِيَال قضية التقدم العلمى والتقنى هو التقدم العلمى والتقنى فى ظل من الإيمان الصحيح بالله، وبهدايته الربانية الخالصة، وبلفظ آخر هو التقدم العلمى والتقنى بالمفهوم الإسلامى الشامل.

* * *

المفهوم الإسلامى للتقدم العلمى والتقنى

إذا كان مفهوم التقدم العلمى والتقنى فى مجتمع من المجتمعات يتحدد بمخزون المعرفة المتاحة لهذا المجتمع فى وقت معين، وبقدرة ذلك المجتمع على توظيف مخزونه العلمى وقدراته التقنية فى عملية تنموية شاملة تحقق العمارة المادية للحياة بمستوى العصر، مع القدرة على تحسين وتطوير هذا المستوى، والنهوض المستمر بالمعرفة العلمية، وبالتقنيات المتاحة، فإن ذلك يتسع فى الإسلام ليشمل النمو الإنسانى بجميع أبعاده حتى يصل إلى مقام التكريم الذى وصفه الحق – تبارك وتعالى – بقوله: ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً** ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وإذا كان مفهوم التقدم العلمى والتقنى اليوم قد حدد بحدود ضيقة لا تتسع إلا لعدد من المفاهيم المادية الصرفة التى يقتصر مردودها على التقدم الاقتصادى والعمرانى والسياسى والعسكرى البحت، وما يرتبط بذلك كله من نشاط عمليات التصنيع، والزراعة وزيادة الإنتاج، والسيطرة على الأرض والاستفادة بثرواتها، ومحاولة التحكم فى بيئاتها، فإنه فى الإسلام يشمل ذلك كله بالإضافة إلى التركيز على جميع أبعاد النمو بالإنسان أفراداً وأسرا ومجتمعات نمواً متكاملاً لمختلف المواهب والملكات ابتداءً بالقدرة على توفير الاحتياجات المادية (التى تمكنه من القيام بواجب الاستخلاف فى الأرض، وعمارة الحياة على سطحها)، وانتهاءً بتطلعاته الروحية والفكرية والأخلاقية والسلوكية والعقدية (التى تربطه بخالقه وتعينه على تحقيق ذاته عبداً لذلك الخالق العظيم وعلى فهم حقيقة رسالة الإنسان فى هذه الحياة).

فالمسلم لا يرى فى البحث العلمى مجرد جرى وراء الكشف عن أسرار الكون، وقوانين الله فيه لتطبيق تلك الكشوف والقوانين فى استثمار ثروات الأرض وإحكام السيطرة عليها فقط (وهى من واجبات الاستخلاف كما سبق وأن أشرنا) بل يرى فيه – فوق ذلك – طريق المستكشف إلى الله – تعالى –،

ووسيلته للتعرف على شيء من صفات خالقه العظيم من خلال التعرف على بديع صنعه فى الأنفس والآفاق، وهذا التعرف على الخالق العظيم وعلى شيء من صفاته هو من واجبات العبودية لله، تلك العبودية التى تمثل الضمان الوحيد لعدم استخدام الإنسان معطيات العلوم والتقنية فى غير طاعة الله- فضلاً عن سوء توظيفهما فى العديد من صور الظلم والبطش والاستغلال والإفساد المنتشرة فى الأرض اليوم.

وعلى سبيل المثال – لا الحصر – فإن المسلم لا يرى فى الكون عدواً له من الواجب أن يقهره ويقف فى وجهه ويتحداه كما تنادى بذلك كل الفلسفات الغربية الموضوعة، وإنما يرى فيه خلقًا سخره له الله ينسجم معه بالطاعة كما ينسجم بتفهم السنن الإلهية التى تحكمه، ويتوافق مع ظروفه بالالتزام بالحق. كما يتوافق بتفهم القوانين التي تحكم تلك الظروف، ويرضى بكل مجريات الأمور فيه بعد استنفاد طاقاته، وأقصى جهده، لا رضا المقهور المجبور، ولكن رضاء المستسلم لله – تعالى – القابل بقضائه وقدره وهو موقن يقينا كاملا أن أمور الكون وما فيه كلها بيد الخالق العظيم الذى وصف ذاته العلية بقوله العزيز:
﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾
[الأنعام: ٥٩]

ومن هنا فلا يجوز للمسلم استخدام تعبيرات مثل «**قهر الطبيعة**» و«**غزو الفضاء**» و«**ناطحات السحاب**» التى توحى بشيء من العداء بين الإنسان وبيئته والأصل فى ذلك وهو التوافق والانسجام لا العداء والتحدى.

والمسلم لا يرى فى نضوب ثروة من الثروات الأرضية أو فى قرب نضوبها أمراً مخلاً بالقيم والموازين تحاك من أجله المكائد، وتنصب الشراك، وتحرك المؤامرات، وتشن الحروب من مثل غزو الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها لكل من العراق وأفغانستان، أو غرس الكيان الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين فى قلب العالمين العربى والإسلامى من أجل الهيمنة على منابع النفط وسرقته واستنزافه، ولكن المسلم الفاقه لدينه يرى الرزق دومًا من الله – تعالى –، هو الذى

يقدره ويحدده ويجود به، وهو – سبحانه – القادر على أن ينزله من السماء بقدر، وعلى أن يقلب جنبات الأرض ويخرج لنا منها من الخيرات ما نعلم وما لا نعلم، وما هو به أعلم. هذا كله فى غير كسل مخل، أو تواكل مذل، يخرجان بالإنسان عن أصول الالتزام بواجبات الاستخلاف فى الأرض أو يهبطان به إلى ما دون منزلة التكريم التى كرمه بها الله. وفى ذلك يقول ربنا تبارك وتعالى –: ﴿ **وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ * فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ** ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣]. ويقول – عز من قائل –: ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** ﴾ [هود: ٦].

وعلى ذلك فالبحث العلمى فى الإسلام ليس مجرد وسيلة لاكتساب العيش، أو تحقيق المجد الشخصى والشهرة الذاتية، ولا مجرد أسلوب من أساليب الغلبة والاستعلاء فى الأرض، والتجبر على المستضعفين من سكانها، إنما هو سبيل من سبل الحق – تبارك وتعالى –، ووسيلة من وسائل تحقيق الإنسان لرسالته فى الحياة عبداً لله، مستخلفًا فى الأرض، مطالبًا بعبادة الله كما أمر، وبالقيام بواجبات الاستخلاف فيها على أحسن وجه ممكن. ومن ذلك حسن القيام بعمارة الأرض وإقامة شرع الله وعدله فيها، ومعاونة المستضعفين من الخلق على العيش الكريم قدر الاستطاعة فى غير استعلاء ولا منّة، ودون ضرر ولا ضرار. والبحث العلمى فى الإسلام إذا تم فى هذا الإطار أصبح ضربًا من ضروب العبادة، يتعرف به العبد على خالقه من خلال تعرفه على بديع صنع الله، وهو فرض كفاية تأثم الأمة كلها بإهماله وتركه إذا أهملته.

وإذا كان الأمر كذلك فما بال الأمة الإسلامية قد تخلفت اليوم فى كل مجالات الحياة بصفة عامة، وفى مجال العلوم والتقنية بصفة خاصة وقد ظلت حاملة للواء الحضارة الحقة بشقيها الدينى والدنيوى فى تكامل واضح لأكثر من عشرة قرون كاملة وحدها وبدون منازع؟ وما أسباب ذلك؟

* * *